المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

البنك الوطني للتنمية
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المجمعة
للسنة المالية المنتهية
وتقرير مراقبي الحسابات عليها

في 31 ديسمبر 2010

الميزانية المجمعة

فى31 ديسمبر 2010

	إيضاح رقم	2010 /12/31 جنيه مصري	2009/12/31 جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	13	1.377.482.587	342.925.606
أرصدة لدى البنوك	14	1.890.357.895	3.634.234.617
أذون خزانة	15	2.405.536.641	991.030.339
أصول مالية بغرض المتاجرة	16	39.692.702	20.601.567
قروض وتسهيلات للعملاء(بعد خصم خسائر الاضمحلال)	17	1.944.594.814	2.701.894.938
تمويل إسلامي للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال)	17	2.075.488.628	594.586.317
استثمارات مالية:			
- متاحة للبيع	1/18	756.036.084	542.464.060
- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	2/18	32.217.120	33.633.620
استثمارات مالية في شركات شقيقة	19	77.914.689	78.788.039
أصول غير ملموسة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)	20	5.422.482	1.363.248
أصول أخرى	21	381.943.367	410.730.476
المخزون	22	27.765.811	26.743.610
مشروعات تحت التنفيذ	23	9.782.755	8.213.375
أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	24	368.824.786	259.294.484
الأصول الضريبية المؤجلة	30	515.363.942	310.858.051
إجمالي الأصول		11.908.424.304	9.957.362.347
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات:			
أرصدة مستحقة للبنوك	25	349.946.295	8.524.774
ودائع العملاء	26	10.832.874.006	9.370.228.131
قروض أخرى	27	148.165.047	937.763
التزامات أخرى	28	141.197.102	107.160.321
مخصصات أخرى	29	35.478.709	44.091.735
إجمالي الالتزامات		11.507.661.159	9.530.942.724
حقوق الملكية:			
رأس المال المدفوع	31	1.999.502.500	1.749.700.000
مسدد تحت حساب زيادة رأس المال	4/31	321.707.558	130.340.899
احتياطيات	32	179.490.935	171.803.832
فرق بين القيمة الاسمية و الحالية للقرض المساند	27	42.981.923	-
خسائر مرحلة	4/32	(2.192.011.185)	(1.687.996.178)
		351.671.731	363.848.553
حقوق الأقلية		49.091.414	62.571.070
إجمالي حقوق الملكية		400.763.145	426.419.623
إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		11.908.424.304	9.957.362.347
التزامات عرضية وارتباطات	34	493.933.000	507.382.240

تقرير مراقبي الحسابات "مرفق"

مايكل موري	**نيفين إبراهيم محمود لطفي**	**محمد علوي تيمور**
رئيس القطاعات المالية	**الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب**	**رئيس مجلس الإدارة**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

قائمة الدخل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	إيضاح	2010/12/31 جنيه مصري	2009/12/31 جنيه مصري
عائد القروض والإيرادات المشابهة	5	562.217.078	475.497.010
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	5	(465.400.176)	(479.020.002)
المبيعات	5	111.848.323	135.555.994
صافى الدخل من العائد		208.665.225	132.033.002
إيرادات الأتعاب والعمولات	6	66.005.579	34.293.781
مصروفات الأتعاب والعمولات	6	(1.263.781)	(2.011.623)
تكلفة المبيعات	6	(69.456.795)	(72.284.783)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		(4.714.997)	(40.002.625)
توزيعات أرباح استثمارات مالية متاحة للبيع		5.134.275	6.376.619
صافى دخل المتاجرة	7	21.433.882	10.917.375
مصروفات إدارية	8	(294.516.998)	(214.710.638)
مصروفات تشغيل أخرى	9	(135.835.269)	(53.442.845)
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	10	(493.272.001)	(595.737.000)
نصيب البنك في نتائج أعمال الشركات الشقيقة		(489.948)	(58.308.458)
أرباح استثمارات مالية	3/18	15.978.059	24.853.811
خسائر السنة قبل الضرائب		(677.617.772)	(788.020.759)
ضرائب	11	187.900.142	291.772.040
صافى خسائر السنة		(489.717.630)	(496.248.719)
يوزع كالتالي:			
نصيب المساهمين في البنك		(491.439.621)	(501.389.500)
نصيب حقوق الأقلية		1.721.991	5.140.781
		(489.717.630)	(496.248.719)
نصيب السهم في صافى خسائر السنة	12	(2.62)	(2.86)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010

القيمة بالجنيه المصري

	رأس المال	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	احتياطيات					خسائر مرحلة	فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند	الإجمالي	حقوق الأقلية	الإجمالي
			قانوني	عام	خاص	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	احتياطي المخاطر البنكية العام					
الرصيد في 1 يناير 2009 وفقاً للقوائم المالية المستقلة	1.500.000.000	-	22.878.187	30.090.501	17.165.099	23.707.127	-	(1.067.570.940)	-	526.269.974	-	526.269.974
اثر التغير في السياسات المحاسبية وإعداد القوائم المالية المجمعة اعتباراً من 2009/1/1 (إيضاح 2/أ)	-	-	-	-	-	-	-	(105.386.737)	-	(105.386.737)	57.430.289	(47.956.448)
أثر التغير في السياسات المحاسبية	-	-	-	-	9.092.000	-	32.801.250	(202.005)	-	41.691.245	-	41.691.245
تسويات نتيجة للتجميع	(300.000)	-	-	-	-	-	-	-	-	(300.000)	-	(300.000)
الرصيد في 1 يناير 2009 للمجمعة	1.499.700.000	-	22.878.187	30.090.501	26.257.099	23.707.127	32.801.250	(1.173.159.682)	-	462.274.482	57.430.289	519.704.771
صافي (خسائر) / أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	-	(501.389.500)	-	(501.389.500)	5.140.781	(496.248.719)
فائض مصاريف الإصدار	-	-	-	6.181.045	-	-	-	-	-	6.181.045	-	6.181.045
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	-	-	-	13.446.996	(13.446.996)	-	-	-	-
التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية	-	-	-	-	-	16.441.627	-	-	-	16.441.627	-	16.441.627
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	_	380.340.899	_	_	_	_	_	_	_	380.340.899	_	380.340.899
زيادة رأس المال	250.000.000	(250.000.000)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	1.749.700.000	130.340.899	22.878.187	36.271.546	26.257.099	40.148.754	46.248.246	(1.687.996.178)	-	363.848.553	62.571.070	426.419.623
صافي (خسائر) / أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	-	(491.439.621)	-	(491.439.621)	1.721.991	(489.717.630)
فائض مصاريف الإصدار	-	-	-	6.250.000					-	6.250.000		6.250.000
التغير في حقوق الأقلية(شركة القاهرة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(15.201.647)	(15.201.647)
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	-	_	_	16.703.971	(16.703.971)	-	-	-	-
التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية	-	-	-	-	-	(15.266.868)	-	-	-	(15.266.868)	-	(15.266.868)
تسويات نتيجة للتجميع	(197.500)	-	-	-	-	-	-	-	-	(197.500)		(197.500)
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	-	441.366.659	-	-	-	-	-	-	-	441.366.659	-	441.366.659
زيادة رأس المال	250.000.000	(250.000.000)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند	-	-	-	-	-	-	-	-	47.110.508	47.110.508	-	47.110.508
تكلفة القرض المساند باستخدام معدل العائد الفعلي	-	-	-	-	-	-	-	4.128.585	(4.128.585)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	1.999.502.500	321.707.558	22.878.187	42.521.546	26.257.099	24.881.886	62.952.217	(2.192.011.185)	42.981.923	351.671.731	49.091.414	400.763.145

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

قائمة التدفق النقدي المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	ايضاح	2010/12/31 جنيه مصري	2009/12/31 جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى خسارة السنة قبل الضرائب		(677.617.772)	(788.020.759)
تعديلات لتسوية خسائر السنة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك واستهلاك		39.415.906	25.666.095
استهلاك أصول غير ملموسة		8.468.365	3.356.455
عبء اضمحلال عن خسائر الائتمان		493.272.001	595.737.000
عبء المخصصات الأخرى		78.835.752	125.134.363
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة		(1.335.281)	(750.313)
المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص القروض		(79.676.856)	(162.419.676)
مخصصات انتفى الغرض منها		(6.240.833)	-
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية بخلاف مخصص القروض		37.044	-
فروق تقييم استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالعملات الأجنبية		(1.597.500)	142.000
فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع بالعملات الأجنبية		(784.114)	512.000
خسائر الاضمحلال استثمارات في شركات شقيقة		-	272.390
رد(عبء) الاضمحلال عن خسائر استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		551.644	(954.661)
أرباح بيع أصول ثابتة		(6.752.134)	(191.802.090)
خسائر بيع أصول آلت ملكيتها للبنك		9.034.974	(4.622.326)
خسائر اضمحلال أصول آلت ملكيتها للبنك		344.000	7.108.000
أرباح بيع أصول مالية بغرض المتاجرة		(2.638.064)	(705.145)
أرباح بيع استثمارات مالية متاحة للبيع		(13.947.716)	(18.311.357)
أرباح بيع أذون خزانة		(2.667.340)	
أرباح بيع استثمارات مالية في شركات شقيقة		-	(8.181.692)
استهلاك تكلفة القرض المساند باستخدام معدل العائد الفعلي		4.128.585	-
النصيب في نتائج أعمال شركات شقيقة		489.948	58.308.458
توزيعات أرباح		(3.236.252)	(6.376.619)
فروق تقييم القرض المساند بالعملات الأجنبية		2.745.370	-
(خسائر) التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		(159.170.274)	(365.907.877)
صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات:			
ودائع لدى البنوك		1.770.966.624	(733.978.116)
أذون خزانة		(548.005.138)	(74.935.882)
أصول مالية بغرض المتاجرة		(5.894.968)	(4.392.956)
قروض للعملاء وتسهيلات		(1.213.542.554)	(235.291.778)
المخزون		(1.019.460)	1.338.199
أصول أخرى		25.957.352	(68.953.982)
أرصدة مستحقة للبنوك		341.421.521	4.427.072
ودائع العملاء		1.462.645.875	1.089.214.931
التزامات أخرى		28.190.946	(104.724.223)
ضرائب الدخل المسددة		(18.370.832)	(19.573.492)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		1.683.179.093	(512.778.104)

قائمة التدفق النقدي المجمعة - تابع
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	ايضاح	2010/12/31 جنيه مصري	2009/12/31 جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:			
مشتريات استثمارات متاحة للبيع		(536.818.759)	(1.080.206.606)
متحصلات من بيع استثمارات مالية متاحة للبيع وأذون خزانة		313.475.658	965.112.000
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(145.564.669)	(24.047.484)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة		(12.527.598)	(1.597.000)
متحصلات من بيع أصول ثابتة		7.470.575	214.979.990
مشروعات تحت التنفيذ		(1.569.380)	272.172
مدفوعات لشراء استثمارات مالية في شركات شقيقة		(35.644.904)	(131.857.695)
متحصلات من بيع استثمارات مالية حتى تاريخ الاستحقاق		3.637.250	58.701
متحصلات من بيع استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقه		33.891.516	63.116.622
أرباح من بيع أذون خزانة		2.667.340	-
توزيعات أرباح		3.236.252	6.376.619
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار		(367.746.719)	12.207.319
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المدفوع لزيادة رأس المال		441.366.659	380.340.899
سداد القروض الأخرى		(477.764)	(479.967)
مصاريف الإصدار المحصلة		6.250.000	-
المحصل من القرض المساند		187.941.600	-
توزيعات أرباح مدفوعة		(8.612.836)	(2.948.485)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		626.467.659	376.912.447
صافى (النقص)/ الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة		1.941.900.033	(123.658.338)
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة		401.361.706	525.020.044
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة	(33)	2.343.261.739	401.361.706
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي		1.377.482.587	342.925.606
أرصدة لدى البنوك		1.890.357.895	3.634.234.617
أذون خزانة		2.405.536.641	991.030.339
ودائع لدى البنوك		(1.804.831.893)	(3.575.798.517)
أذون خزانة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر		(1.525.283.491)	(991.030.339)
النقدية وما في حكمها	(33)	2.343.261.739	401.361.706

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
31 ديسمبر 2010

1. معلومات عامة

يقدم البنك الوطني للتنمية- شركة مساهمة مصرية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال 69 فرعاً ومندوبية ووكالة ويوظف أكثر من 1.969 موظفاً في تاريخ الميزانية.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم 43 لسنة 1974 ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة 5 أ شارع البورصة والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية.

بناءاً على قرار الجمعية العامة غير العادية في 3 سبتمبر 2007 تمت الموافقة على تعديل اسم البنك الوطني للتنمية ليصبح (مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر) وسيتم ذلك بعد استكمال تحويل نشاط البنك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

اعتمد مجلس إدارة البنك القوائم المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 بتاريخ 21 فبراير 2011.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية المجمعة.

أ) أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصر المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16ديسمبر2008 والمتفقة جوهريا مع معايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع بقيمتها العادلة.

وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعا كليا في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي آلت للبنك فيها، بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت و لديه القدرة علي السيطرة علي السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط، ويمكن الحصول علي القوائم المالية المستقلة للبنك من إدارة البنك .

وفيما يلي ملخص بأهم التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى الإفصاحات في القوائم المالية بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية:

- تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى.
- قام البنك بإعادة النظر في القيمة التخريدية للأصول الثابتة لتقدير أهمية تأثيرها على القيمة القابلة للإهلاك، ولم ينتج عن ذلك آثار مادية على القوائم المالية.
- قام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة بأثر رجعي للبنك وشركاته التابعة، كما قام باحتساب مساهمته في الشركات الشقيقة على أساس حقوق الملكية، وقد نتج عن ذلك تعديل الخسائر المرحلة بمبلغ 105.387 ألف جنيه مصري، ونتائج عام 2009 بمبلغ 2.843 ألف جنيه مصري.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات المعدلة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف.

- قام البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة، ولم تنتج تعديلات من ذلك الإجراء.

- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهه. وقد نتج عن ذلك زيادة في المخصصات المكونة سابقاً مقارنة بالمخصصات المطلوبة وفقاً للتعليمات الجديدة بمبلغ 9.092 ألف جنيه مصري كما في 2009/1/1، وقد تم ترحيله مباشرة إلى الاحتياطي الخاص ضمن حقوق الملكية وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.

- وفقاً لتعليمات البنك المركزي السابقة كان يتم الإفصاح عن الأصول التي آلت ملكيتها للبنك بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال ومخصص إضافي بنسبة 10% من قيمة الأصول التي آلت ملكيتها للبنك ولم يتم التصرف فيها خلال المدة المنصوص عليها قانوناً. ووفقاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008 فقد تم تحويل المخصص لأصول آلت ملكيتها للبنك بمبلغ 33 مليون جنيه مصري كما في 1 يناير 2009 إلى احتياطي المخاطر البنكية العام وتبين قائمة التغير في حقوق الملكية أثر تغيير تلك السياسة على حقوق الملكية.

- عند تحديد معدل العائد الفعلي بغرض تطبيق طريقة التكلفة المستهلكة لحساب إيرادات وتكلفة العائد على أدوات الدين، تم تحديد العمولات والأتعاب المرتبطة بعمليات اقتناء أو إصدار أدوات الدين وإضافتها أو خصمها من قيمة الاقتناء / الإصدار بصفتها جزء من تكلفة المعاملة، مما ترتب عليه تغيير معدل العائد الفعلي لتلك الأدوات وهى لم تختلف جوهريا عن معدل العائد الأسمى من أول يناير 2009. ولم يكن عملياً أن يتم تطبيق أثر هذا التغيير المحاسبي بأثر رجعي، وإنما تم تطبيق ذلك التغيير على أدوات الدين التي تم اقتناؤها أو إصدارها في أو بعد أول يناير 2009.

- قام البنك بدارسة الأصول التي آلت ملكيتها إليه وفاءً لديون بغرض التأكد من تطبيق قواعد تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ضمن الأصول الأخرى، ولم ينتج عن ذلك اختلاف في التبويب أو القيمة التي تقاس بها تلك الأصول.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

ب) مبدأ محاسبي هام

على الرغم من أن الخسائر المرحلة للبنك في 31 ديسمبر 2010 بلغت نحو 2.192 مليون جنيه مصري (31 ديسمبر 2009 :1.688 مليون جنيه مصري) بما يزيد عن رأس المال المصدر ووجود عجز في مخصص خسائر اضمحلال القروض وتسهيلات العملاء ومخصص الضرائب، فقد تم إعداد القوائم المالية المجمعة على أساس مبدأ الاستمرارية بناءاً على تعهد المساهمين الرئيسيين بتوفير الدعم المالي اللازم للبنك، وطبقاً لنص المادة 69 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 سيتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرارية البنك.

ج) أسس التجميع

ج/1 الشركات التابعة:

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك المجموعة القدرة علي التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشاة الأخرى. ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة إلى المجموعة. كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة.

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافًا إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء .ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية .وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد على أنها شهرة. وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة المصرية التي تم تجميع أعمالها مع القوائم المالية للبنك:

الشركة	نسبة الملكية	نشاط الشركة
الشركة الوطنية للزجاج والبلور	%88.30	صناعى
الشركة الوطنية للتجارة والتنمية (إنتاد)	%40.29	تجارى
شركة أسيوط الإسلامية للتجارة والتنمية	%39.91	تجارى
شركة القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية	%64.75	اوراق مالية

عند التجميع، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلا على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول .ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة .ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل .وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ج/2 الشركات الشقيقة:

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمارس المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم ا لمحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بنصيب المجموعة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بنصيب المجموعة في الحركة التي تطرأ على حقوق الملكية للشركات الشقيقة التي تنتج قبل الاقتناء .ويتم تعديل القيمة الدفترية للشركة الشقيقة بالحركة المتراكمة اللاحقة للاقتناء .إذا ساوى نصيب المجموعة في خسائر الشركة الشقيقة أو زاد عن حصتها في الشركة الشقيقة، بما في ذلك أية أرصدة مدينة غير مضمونة، لا تقوم المجموعة بإثبات أية خسائر أخرى إلا إذا التزمت المجموعة بذلك أو تكبدت مدفوعات نيابة عن الشركة الشقيقة.

ويتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة في حدود حصة الشركة في الشركة الشقيقة .ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة توفر دليلا على اضمحلال قيمة الأصل المتبادل. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات هيكل ملكية الشركات الشقيقة.

ج/3 المخزون

يتم تقييم المخزون بسعر التكلفة أو صافى القيمة الممكن تحقيقها أيهما اقل، تمثل التكلفة جميع المصروفات المتكبدة على كل منتج حتى وصوله إلى موقعه أو شكله الحالي على النحو التالي:

- المواد الخام ومواد التعبئة وقطع غيار ووقود وزيوت.
- تكلفة الشراء على أساس المتوسط المتحرك.
- الإنتاج غير التام والإنتاج التام .
- تكلفة التصنيع والعمالة المباشرة بالإضافة إلى المصاريف غير المباشرة على أساس معدل النشاط العادي.

وتحدد صافى القيمة الممكن تحقيقها على أساس سعر البيع التقديري ناقصا أية تكاليف إضافية متوقعة حتى إتمام البيع ، ويتم عمل مخصص للفرق وللأصناف الراكدة أو بطيئة الحركة كلما كان ذلك مناسبا.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

ج/4 المشروعات تحت التنفيذ

يتم تسجيل المبالغ التي يتم تكبدها لاقتناء أصول ثابتة كمشروعات تحت التنفيذ حتى يتم الانتهاء من الإنفاق على الأصل ويصبح صالحًا للاستخدام ويتم تحويله إلى بند الأصول الثابتة على أن يبدأ إهلاكه في نفس التاريخ.

ج/5 التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

لا يوجد لدى البنك قطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة في تاريخ 31 ديسمبر 2010.

د) ترجمة العملات الأجنبية:

د/1 عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

د/2 المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ) الأصول المالية:

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية:

- أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
- قروض ومديونيات
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
- استثمارات مالية متاحة للبيع

وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

هـ/1 الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة.

يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

عند إدارة بعض الاستثمارات مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

هـ/2 القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

هـ/3 الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

هـ/4 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة

الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كل على حسب الأحوال وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:

1. في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي، وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل.
2. في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل.

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

و) المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ز) إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ح) إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (2/ز) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

- ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

- ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

- ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية.

- ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة، ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ط) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ي) اضمحلال الأصول المالية:

ي/1 الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوي تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة، مثلاً زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخر، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية.

ي/2 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفى حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير 2009، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ 10% من تكلفة القيمة الدفترية، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

ك) الأصول غير الملموسة:

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة. وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

ل) الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

- المباني 20 سنة
- الديكورات والتجهيزات 20 سنة
- نظم آلية متكاملة ومعدات 5 سنوات
- وسائل نقل وانتقال 5 سنوات
- أثاث وتركيبات 10 سنوات
- معدات أخرى 8 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

م) اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

ن) الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة وكانت فترة العقد تمثل مالا يقل عن 75% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

ن/1 الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

س) النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ع) المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام– دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

2. ملخص لأهم السياسات المحاسبية- تابع

ف) ضرائب

تتضمن الضريبة كل من ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ص) الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ع) أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة المالية الحالية.

3. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد والى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر الشاملة تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

1/3 خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

1/1/3 قياس خطر الائتمان:

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).
- خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default).

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح 1/1/3).

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر، ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

2/1/3 سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض/ المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الأخر بإجراء المقاصة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

3/1/3 سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح 1/1/3) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح 4/1/3).

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	31 ديسمبر 2010 قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	%32.37	% 1.79
المتابعة العادية	% 5.35	% 0.24
المتابعة الخاصة	% 0.81	%0.02
ديون غير منتظمة	% 61.47	%97.95
	%100	**%100**

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (26)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

4/1/3 نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح 1/1/3، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري، وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ 16ديسمبر2008، يتم تحويل ما يعادل هذه الزيادة من الخسائر المرحلة إلى احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية.

ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (2/32) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر%	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	%1	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	%1	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	%2	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	%2	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	%3	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%5	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	%20	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	%50	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	%100	4	ديون غير منتظمة

5/1/3 الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

(القيمة بالألف جنيه مصري)

أ/5 الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

	2010/12/31	2009/12/ 31
البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية		
أذون الخزانة	2.466.950	1.024.425
قروض وتسهيلات للعملاء:		
قروض لأفراد :		
- بطاقات ائتمان	3.691	4.491
- قروض شخصية	1.557.949	758.798
- حسابات جارية مدينة	19.562	40.853
قروض لمؤسسات:		
- حسابات جارية مدينة	375.515	45.148
- قروض مباشرة	5.014.030	5.245.917
- قروض مشتركة	478.984	100.984
استثمارات مالية:		
- أدوات دين	717.001	449.248
الإجمالي	10.633.682	7.669.864

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

يمثل الجدول التالي أقصى حد يمكن التعرض له في 31ديسمبر2010 وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات.بالنسبة لبنود الميزانية، تعتمد المبالغ المدرجة على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية.

	(القيمة بالألف جنيه مصري)	
	2010/12/31	**2009/12/31**
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية		
اعتمادات مستندية	134.229	96.112
خطابات ضمان	104.413	198.647
أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين	8.697	741
كفالات بنوك	246.594	211.882
الإجمالي	493.933	507.382

وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن 70.02 % من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين 6.74 %.

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- 37.72% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي.
- 32.37 %(2009 : 16.2 %) من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال.
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 4.580 مليون جنيه مصري، وجد اضمحلال في أقل من 61.47 %(2009: 76.17%) من إجمالي المحفظة.
- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافة عند منح قروض وتسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
- أكثر من 98.47 % من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية.

6/1/3 قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

	2010/12/31	**2009/12/31**
قروض وتسهيلات للعملاء		
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	2.412.002	1.005.139
متأخرات ليست محل اضمحلال	457.814	471.436
محل اضمحلال	4.579.916	4.719.616
الإجمالي	7.449.732	6.196.191
يخصم:		
مخصص خسائر الاضمحلال	(2.570.448)	(2.105.738)
عوائد مجنبة	(471.283)	(528.804)
عوائد محصلة مقدماً	(387.918)	(265.167)
الصافي	4.020.083	3.296.482

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

القروض والتسهيلات للعملاء

القيمة بالألف جنيه مصري

31 ديسمبر 2010

التقييم	أفراد		مؤسسات		إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية وحسابات جارية مدينة	حسابات جارية مدينة وقروض مباشرة	قروض مشتركة	
جيدة	2.553	1.516.039	414.426	478.984	2.412.002
المتابعة العادية	358	49.928	348.419	-	398.706
المتابعة الخاصة	780	11.544	46.784	-	59.108
غير منتظمة	-	-	4.579.916	-	4.579.916
الإجمالي	3.691	1.577.511	5.389.545	478.984	7.449.732

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل.

بلغ إجمالي عبء اضمحلال القروض والتسهيلات 493(596:2009) مليون جنيه مصري يمثل اضمحلال قروض منفردة ويتضمن (إيضاح 17) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء.

تم خلال السنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2010 زيادة محفظة البنك في القروض والتسهيلات بنسبة 20.23% مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

يتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوماً ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

متأخرات حتى 30 يوماً	-
متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوماً	398.705
متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوماً	59.108
الإجمالي	457.813

عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة. وفي الفترات اللاحقة، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

- **قروض وتسهيلات للعملاء**

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

	(القيمة بالألف جنيه مصري)		
	أفراد	المؤسسات	الإجمالي
31 ديسمبر 2010			
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	-	4.579.916	4.579.916

7/1/3 استثمارات في أدوات دين وأذون الخزانة

يمثل الجدول التالي تحليل استثمارات في أدوات الدين وأذون الخزانة وفقاً لوكالات التقييم في أخر السنة المالية، بناء على تقييم دون المستوى والرديء وما يعادله.

31 ديسمبر 2010	**أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى**	**استثمارات في أدوات دين**	**الإجمالي**
-BBB	2.466.950	717.001	3.183.951

8/1/3 القطاعات الجغرافية

	(القيمة بالألف جنيه مصري)			
البيان	**القاهرة الكبرى**	**الإسكندرية والدلتا وسيناء**	**الوجه القبلي**	**الإجمالي**
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	2.466.950	-	-	2.466.950
أصول مالية بغرض المتاجرة	39.693	-	-	39.693
استثمارات مالية في أدوات دين متاحة للبيع ومحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	696.930	-	-	696.930
قروض وتسهيلات للعملاء:				
قروض لأفراد				
حسابات جارية مدينة	7.941	5.433	6.188	19.562
بطاقات ائتمانية	3.691	-	-	3.691
قروض شخصية	848.194	543.567	166.188	1.557.949
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	375.059	358	98	375.515
قروض مباشرة	5.012.019	1.997	14	5.014.030
قروض مشتركة	478.984	-	-	478.984
الإجمالي في 31 ديسمبر 2010	9.929.461	551.355	172.488	10.653.304
الإجمالي في 31 ديسمبر 2009	6.908.428	678.800	82.636	7.669.864

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

2/3 خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر الشاملة بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

1/2/3 أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

- **القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)**

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر الشاملة بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك،ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات،بطريقة مباشرة على المراكز الحالية وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق. وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسي من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعة من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك. وقد بلغ المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للخطر خلال السنة الحالية 3.318 ألف جنيه مصري مقابل 1.155 ألف جنيه مصري خلال سنة المقارنة ويتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزيه لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- **اختبارات الضغوط Stress Testing**

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

2/2/3 ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر لمحفظة المتاجرة

	القيمة بالألف جنيه مصري		
	السنة الحالية		
	3 أشهر حتى نهاية السنة الحالية		
	متوسط	أعلى	أقل
إجمالي القيمة عند خطر سعر العائد	-	-	20.071

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

	3 أشهر حتى نهاية السنة الحالية		
	متوسط	أعلى	أقل
خطر سعر العائد (بالعملة المحلية)	-	-	671.400
خطر سعر العائد (بالعملة الأجنبية)	-	-	25.530
إجمالي القيمة عند الخطر	-	-	696.930

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية.

وتم حساب النتائج الثلاثة (متوسط، أعلي وأقل) السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق. ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع.

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

3/2/3 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية قبل خصم المخصص للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

(القيمة/ المعادل بالألف جنيه مصري)

31 ديسمبر 2010	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	1.360.132	14.457	2.380	74	440	1.377.483
أرصدة لدى البنوك	1.292.715	435.515	94.470	51.613	16.045	1.890.358
أذون خزانة	2.466.950	-	-	-	-	2.466.950
قروض وتسهيلات للعملاء	6.461.046	988.323	362	-	-	7.449.732
استثمارات مالية:						
متاحة للبيع	733.599	22.437	-	-	-	756.036
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	6.820	25.397	-	-	-	32.217
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	39.693	-	-	-	-	39.693
استثمارات مالية في شركات شقيقة	81.389	-	-	-	-	81.389
إجمالي الأصول المالية	12.435.396	1.486.129	97.212	51.687	16.485	14.093.857
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	1.652	348.294	-	-	-	349.946
ودائع للعملاء	10.321.725	347.682	96.625	51.768	15.074	10.832.874
قروض أخرى	460	147.705	-	-	-	148.165
إجمالي الالتزامات المالية	10.323.837	843.681	96.625	51.768	15.074	11.330.985
صافى المركز المالي	2.118.507	642.448	587	(81)	1.411	2.762.872

4/2/3 خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ،وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
31 ديسمبر 2010							
الأصول المالية							
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	9.288	-	-	-	-	1.368.195	1.377.483
أرصدة لدى البنوك	1.747.083	58.026	-	-	-	85.249	1.890.358
أذون خزانة	1.069.900	550.550	846.500	-	-	-	2.466.950
قروض وتسهيلات للعملاء	276.712	57.082	526.508	2.009.513	4.579.916	-	7.449.732
استثمارات مالية:							
متاحة للبيع	194.465	7000	21.291	533.280	-	-	756.036
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	32.217	-	-	32.217
أصول مالية بغرض المتاجرة	-	-	-	39.693	-	-	39.693
استثمارات مالية في شركات شقيقة						81.389	81.389
إجمالي الأصول المالية	3.297.448	672.658	1.394.299	2.614.703	4.579.916	1.534.833	14.093.857
الالتزامات المالية							
أرصدة مستحقة للبنوك	1.652	58.000	290.294	-	-	-	349.946
ودائع العملاء	3.280.045	741.172	1.123.723	4.901.803	-	786.131	10.832.874
قروض أخرى	-	-	-	460	147.705	-	148.165
إجمالي الالتزامات المالية	3.281.697	799.172	1.414.017	4.902.263	147.705	786.131	11.330.985

3/3 خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك ما يلي:

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيول بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض.

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة المخاطر أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

4/3 إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

يطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:
- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10%.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

3. إدارة المخاطر المالية - تابع

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن 1.25% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض/الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و 45% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات شقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين ، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين السنتين:

	(القيمة بالألف جنيه مصري)	
	2010 /12/31	**2009 /12/31**
رأس المال		
(الشريحة الأولى) رأس المال الأساسي		
أسهم رأس المال	1.999.503	1.749.700
الاحتياطي العام	42.522	36 272
احتياطي خاص	17.165	17 165
الاحتياطي القانوني	22.878	22.878
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند	42.982	-
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	321.708	130.341
الخسائر المرحلة	(2.179.436)	(1.674.549)
إجمالي رأس المال الأساسي	267.322	281.806
(الشريحة الثانية) رأس المال المساند		
القرض المساند	135.484	-
45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المتاحة والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفى شركات شقيقة	13.250	23.582
إجمالي رأس المال المساند	148.734	23.582
إجمالي رأس المال	416.056	305.388
الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر :		
الأصول داخل الميزانية	5.294.906	4.811.379
الالتزامات العرضية	205.202	136.914
إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	5.500.108	4.948.293
معيار كفاية رأس المال (%)	%7.56	%6.17

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ) خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب) اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة عن التكلفة هام أو ممتد فإن البنك سوف يعانى خسارة إضافية بمقدار15.267مليون جنيه مصري تمثل تحويل إجمالي احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل.

ج) استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

5. صافي الدخل من العائد

	(القيمة بالألف جنيه مصري) 2010/12/31	2009/12/31
عائد القروض والإيرادات المشابهة من:		
قروض وتسهيلات للعملاء	248.797	155.473
أذون وسندات خزانة	176.066	152.953
ودائع وحسابات جارية	137.354	167.071
الإجمالي	562.217	475.497
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
للبنوك	(5.723)	(1.232)
للعملاء	(459.677)	(477.789)
الإجمالي	(465.400)	(479.020)
المبيعات	111.848	135.556
الصافي	208.665	132.033

6. صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

	2010/12/31	2009/12/31
إيرادات الأتعاب والعمولات:		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	5.922	840
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	17.544	16.803
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	5.157	-
أتعاب أخرى	37.383	16.651
الإجمالي	66.006	34.294
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى مدفوعة	(1.264)	(2.012)
الإجمالي	(1.264)	(2.012)
تكلفة المبيعات	(69.457)	(72.285)
الصافي	(4.715)	(40.003)

7. صافي دخل المتاجرة

	2010/12/31	2009/12/31
- عمليات النقد الأجنبي أرباح التعامل في العملات الأجنبية	15.283	6.227
- فروق تقييم أدوات دين بغرض المتاجرة	424	-
- أرباح بيع أدوات دين بغرض المتاجرة	2.638	-
- فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بغرض المتاجرة	3.089	4.690
	21.434	10.917

(القيمة بالألف جنيه مصري)

8. مصروفات إدارية

	2010/12/31	2009/12/31
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	166.434	121.910
تأمينات اجتماعية	6.490	6.915
إهلاك واستهلاك	31.610	11.201
مصروفات إدارية أخرى	89.983	74.685
إجمالي مصروفات إدارية	294.517	214.711

9. (مصروفات)/إيرادات تشغيل أخرى

	2010/12/31	2009/12/31
أرباح بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي (إيضاح36)	-	194.792
(خسائر) أرباح بيع أصول ألت ملكيتها للبنك	(9.035)	4.622
أرباح (خسائر) بيع اصول ثابتة	6.785	(2.900)
عوائد بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي	6.534	9.017
تكلفة برامج	(1.235)	(2.309)
إيجار	(72.066)	(57.418)
تكاليف معاش مبكر	(8.118)	(78.782)
خسائر اضمحلال أصول آلت ملكيتها للبنك	(344)	(7.109)
عبء مخصصات أخرى	(78.836)	(125.134)
إيرادات أخرى	20.480	11.778
إجمالي (مصروفات) / إيرادات تشغيل أخرى	(135.835)	(53.443)

10. (عبء)/ رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان

	2010/12/31	2009/12/31
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	(500.000)	(595.737)
رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان	6.728	-
قروض وتسهيلات للعملاء (إيضاح 17)	(493.272)	(595.737)

11. ضرائب

	2010/12/31	2009/12/31
ضرائب الدخل (*)	(16.685)	(19.086)
إيراد الضرائب المؤجلة (**)	204.585	310.858
	187.900	291.772

(*) تتمثل ضرائب الدخل في الضرائب عن عائد أذون وسندات الخزانة.
(**) تم عرض معلومات إضافية عن ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح 30)

12. نصيب السهم في صافي خسائر السنة

يحسب نصيب السهم في الخسارة بقسمة صافي الخسائر الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال السنة.

	2010/12/31	2009/12/31
	جنيه مصري	**جنيه مصري**
صافي خسائر العام (1)	(491.439.621)	(501.389.500)
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة (2)	187.470.000	174.970.000
نصيب السهم في الخسارة (1 : 2)	(2.62)	(2.86)

(القيمة بالألف جنيه مصري)

13. نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

	2010/12/31	2009/12/31
نقدية	147.016	119.063
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	1.230.467	223.863
الإجمالي	1.377.483	342.926

14. أرصدة لدى البنوك

	2010/12/31	2009/12/31
حسابات جارية	85.249	58.436
ودائع	1.805.109	3.575.799
الإجمالي	1.890.358	3.634.235
موزع إلي:		
البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي	1.348.026	2.009.610
بنوك محلية	356.781	1.525.029
بنوك خارجية	185.551	99.596
الإجمالي	1.890.358	3.634.235
موزع إلي:		
أرصدة بدون عائد	85.249	58.436
أرصدة ذات عائد ثابت	1.805.109	3.575.799
الإجمالي	1.890.358	3.634.235

(القيمة بالألف جنيه مصري)

15. أذون الخزانة

	2010/12/31	2009/12/31
أذون خزانة استحقاق 91 يوما	884.625	-
أذون خزانة استحقاق 182 يوما	413.000	631.200
أذون خزانة استحقاق 274 يوما	441.575	250.225
أذون خزانة استحقاق 364 يوما	727.750	143.000
الإجمالي	2.466.950	1.024.425
يخصم: عوائد لم تستحق بعد	(61.413)	(33.395)
الصافي	2.405.537	991.030

16. أصول مالية بغرض المتاجرة

	2010/12/31	2009/12/31
أدوات دين		
سندات حكومية	20.071	-
أدوات حقوق ملكية		
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة	19.622	20.602
الإجمالي	39.693	20.602

17. قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال)

	2010/12/31	2009/12/31
أفراد		
حسابات جارية مدينة	19.562	40.853
بطاقات ائتمان	3.692	4.491
قروض شخصية	1.557.949	758.798
الإجمالي (1)	1.581.203	804.142
مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
حسابات جارية مدينة	375.515	45.148
قروض مباشرة	5.014.030	5.245.917
قروض مشتركة	478.984	100.984
الإجمالي (2)	5.868.529	5.392.049
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (1+2)	7.449.732	6.196.191
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(2.570.448)	(2.105.738)
العوائد المجنبة	(471.283)	(528.804)
عائد محصل مقدماً	(387.918)	(265.167)
الصافي	4.020.083	3.296.482

(القيمة بالألف جنيه مصري)

17. قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال) – (تابع)

ويوزع كالتالي:

	2010/12/31	2009/12/31
قروض وتسهيلات للعملاء	1.944.594	2.701.895
تمويل إسلامي للعملاء	2.075.489	594.587
	4.020.083	3.296.482

تحليل حركة مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للعملاء:

	2010/12/31	2009/12/31
الرصيد أول السنة المالية	2.105.738	1.545.932
عبء الاضمحلال خلال السنة	493.272	595.737
متحصلات من ديون سبق إعدامها	1.765	65
المستخدم من المخصص خلال السنة	(45.485)	(1.743)
فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية	15.158	(34.253)
الرصيد في أخر السنة المالية	2.570.448	2.105.738

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع:

	بطاقات ائتمان	أفراد قروض شخصية	الإجمالي
31 ديسمبر 2010			
الرصيد أول السنة المالية	835	11.688	12.523
عبء الاضمحلال خلال السنة	89	11.591	11.680
متحصلات من ديون سبق إعدامها	-	5	5
المستخدم من المخصص خلال السنة	-	(2.143)	(2.143)
الرصيد في آخر السنة	924	21.141	22.065

	مؤسسات قروض مباشرة	الإجمالي
الرصيد أول السنة المالية	2.093.215	2.093.215
عبء الاضمحلال خلال السنة	481.592	481.592
متحصلات من ديون سبق إعدامها	1.760	1.760
المستخدم من المخصص خلال السنة	(43.342)	(43.342)
فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية	15.158	15.158
الرصيد في أخر السنة المالية	2.548.383	2.548.383

17. قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر الاضمحلال) – (تابع)

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	بطاقات ائتمان	أفراد قروض شخصية	الإجمالي
31 ديسمبر 2009			
الرصيد أول السنة المالية	438	7.994	8.432
عبء الاضمحلال خلال السنة	397	4.020	4.417
متحصلات من ديون سبق إعدامها	-	66	66
المستخدم من المخصص خلال السنة	-	(392)	(392)
الرصيد في آخر السنة المالية	835	11.688	12.523

	مؤسسات قروض مباشرة	الإجمالي
الرصيد أول السنة المالية	1.537.500	1.537.500
عبء الاضمحلال خلال السنة	591.320	591.320
المستخدم من المخصص خلال السنة	(33.860)	(33.860)
فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية	(1.745)	(1.745)
الرصيد في آخر السنة المالية	2.093.215	2.093.215

توالي إدارة البنك تدعيم مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للعمل على تغطية خسائر الاضمحلال البالغة 1.3 مليار جنيه مصري كما في 31 ديسمبر 2010 (2009 : 1.7 مليار جنيه مصري) وفقاً للاتفاق مع البنك المركزي المصري والذي يلزم البنك بتدعيم مخصص خسائر الاضمحلال بما لا يقل عن 500 مليون جنيه مصري سنوياً والتي تنتهي خلال عام 2012.

18. استثمارات مالية

1/18 استثمارات مالية متاحة للبيع

	2010/12/31	2009/12/31
أدوات دين – بالقيمة العادلة:		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	671.400	421.678
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة	-	-
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	29.996	83.226
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	54.640	37.560
مجموع استثمارات مالية متاحة للبيع (1)	756.036	542.464

2/18 استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة:		
مدرجة في سوق الأوراق المالية	25.530	27.570
وثائق صناديق الاستثمار– صندوق سنابل الإسلامي (*)	6.687	6.064
مجموع استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (2)	32.217	33.634
إجمالي استثمارات مالية (1+2)	788.253	576.098
مصنفة كما يلي:		
أرصدة متداولة في سوق الأوراق المالية	733.613	538.538
أرصدة غير متداولة في سوق الأوراق المالية	54.640	37.560
	788.253	576.098

18. استثمارات مالية - تابع

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	2010/12/31	2009/12/31
من حيث دورية العائد:		
أدوات دين ذات عائد ثابت	648.352	421.678
أدوات دين ذات عائد متغير	55.265	27.570
أدوات حقوق ملكية ذات عائد متغير	84.636	126.850
	788.253	576.098

	استثمارات مالية متاحة للبيع	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2010	542.464	33.634	576.098
إضافات	535.714	-	535.714
استبعادات (بيع / استرداد)	(306.484)	(3.637)	(310.121)
فروق تقييم استثمارات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	784	1.597	2.381
صافي التغير في القيمة العادلة	(15.267)	-	(15.267)
(عبء) رد مخصص الاضمحلال	(1.175)	623	(552)
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	756.036	32.217	788.253

	استثمارات مالية متاحة للبيع	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2009	379.816	32.880	412.696
إضافات	1.093.995	-	1.093.995
محول من استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة	18.840	-	18.840
استبعادات (بيع / استرداد)	(966.118)	(60)	(966.178)
فروق تقييم استثمارات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(512)	(142)	(654)
صافي التغير في القيمة العادلة	16.442	-	16.442
رد مخصص الاضمحلال	-	956	956
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	542.464	33.634	576.098

3/18 أرباح الاستثمارات المالية

	2010/12/31	2009/12/31
أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع	14.486	18.812
أرباح بيع أذون خزانة	2.667	-
أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة	-	6.314
خسائر اضمحلال استثمارات مالية	(1.175)	(272)
إجمالي أرباح الاستثمارات المالية	15.978	24.854

18. استثمارات مالية - تابع

(القيمة بالألف جنيه مصري)

صناديق الاستثمار (سنابل) *

تتضمن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مساهمة البنك في صندوق استثمار سنابل المشترك بين البنك وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بإدارة شركة برايم للاستثمار.

بلغ إجمالي عدد الوثائق 2.527.744 وثيقة بقيمة اسمية أجمالية 252.774.400 جنيه مصري وبلغ نصيب البنك منها عدد 75 ألف وثيقة وتبلغ القيمة الاسمية للوثيقة 100 جنيه مصري وبلغت تكلفة الاقتناء 7.635 ألف جنيه مصري.

19. استثمارات مالية في شركات شقيقة

	2010/12/31		2009 /12/31	
	القيمة	نسبة مساهمة المجموعة %	القيمة	نسبة المساهمة المجموعة %
شركة أديليس للتأجير التمويلي	43.356	%85.04	43.356	%85.04
شركة الوجه القبلي للمقاولات	633	%62.76	-	%40.00
شركة الوجه القبلي الوطنية للطوب الطفلي ومواد البناء	8.924	%86.60	8.924	%86.60
شركة القاهرة الوطنية للسجلات و تداول الأوراق المالية	719	%32.00	1.453	%32.00
شركة الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية	13.364	%50.00	13.516	%50.00
شركة المشرق العربي للتأمين التكافلي	10.620	%20.00	10.000	%20.00
الشرقية الوطنية للتجارة والتنمية	-	%24.75	-	%24.75
شركة الوجه البحري للمقاولات وأعمال البناء	1.024	%20.00	626	%32.23
شركة العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	298	%22.71	914	%69.52
استثمارات مالية في شركات شقيقة	**77.914**		**78.788**	

لم يتمكن البنك بتطبيق طريقة حقوق الملكية لبعض الشركات لعام 2010 نظراً لعدم وجود قوائم مالية في ذلك التاريخ لأغراض إعداد القوائم المالية المجمعة بالإضافة إلى أن تأثير تطبيق تلك الطريقة غير هام نسبياً.

20. أصول غير ملموسة

	2010/12/31	2009/12/31
البرمجيات		
صافى القيمة الدفترية في 1 يناير 2010	1.363	-
إضافات	12.527	4.551
الاستهلاك خلال السنة	(8.468)	(3.188)
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2010	5.422	1.363

(القيمة بالألف جنيه مصري)

21. أصول أخرى

	2010/12/31	2009/12/31
إيرادات مستحقة	52.283	37.970
مصروفات مقدمة	33.578	4.325
مستحق من بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي (إيضاح 36)	48.054	72.082
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	45.746	92.035
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم الاضمحلال)	124.989	137.706
التأمينات والعهد	1.138	845
أرصدة مدينة أخرى	76.155	65.768
	381.943	410.731

22. المخزون

	2010/12/31	2009/12/31
خامات	4.725	3.223
قطع الغيار	12.874	12.668
مواد تعبئة وتغليف	474	548
وقود وزيوت ومهمات	1.919	1.446
إنتاج تحت التشغيل	148	148
إنتاج تام	9.301	10.372
بضائع بالطريق	-	146
الإجمالي	29.441	28.551
الانخفاض في قيمة المخزون	(1.675)	(1.807)
الصافي	27.766	26.744

23) مشروعات تحت التنفيذ

	2010/12/31	2009/12/31
الرصيد في بداية السنة	8.213	8.485
الإضافات	1.570	4.092
المحول إلي الأصول الثابتة	-	(4.069)
المستهلك كمصروف	-	(295)
الرصيد في نهاية السنة	9.783	8.213

24. أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)

(القيمة بالألف جنيه مصري)

- **السنة الحالية**

	أراضى ومباني	آلات ومعدات	أصول أخرى	الإجمالي
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2009	96.773	90.521	72.000	259.294
إضافات	10.031	4.400	135.233	149.664
استبعادات	(718)	-	-	(718)
الإهلاك	(3.302)	(7.686)	(28.427)	(39.415)
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2010	102.784	87.235	178.806	368.825
الرصيد فى أخر السنة المالية الحالية				
التكلفة	140.447	222.808	344.362	707.617
مجمع الإهلاك	(37.663)	(135.573)	(165.556)	(338.792)
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2010	102.784	87.235	178.806	368.825

- تتضمن الأصول الثابتة (بعد الإهلاك) في تاريخ الميزانية مبلغ **10.3** (2009 : 2.640) مليون جنيه مصري تمثل أصول لم تسجل بعد باسم البنك وجارى حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل تلك الأصول.

- **سنة المقارنة**

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	أراضى ومباني	آلات ومعدات	أصول أخرى	الإجمالي
صافى القيمة الدفترية 31 ديسمبر 2008	114.285	98.154	71.044	283.483
إضافات	5.053	6.182	15.692	26.927
إستبعادات	(19.199)	(5.580)	(670)	(25.449)
الإهلاك	(3.366)	(8.235)	(14.066)	(25.667)
صافى القيمة الدفترية في 31ديسمبر 2009	96.773	90.521	72.000	259.294
الرصيد فى أخر السنة المالية الحالية				
التكلفة	157.333	220.169	231.438	608.940
مجمع الإهلاك	(60.560)	(129.648)	(159.438)	(349.646)
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2009	96.773	90.521	72.000	259.294

25. أرصدة مستحقة للبنوك

	2010/12/31	**2009/12/31**
بنوك خارجية	348.294	**8.228**
بنوك محلية	**1.652**	**297**
الإجمالي	**349.946**	8.525

(القيمة بالألف جنيه مصري)

26. ودائع العملاء

	2010/12/31	2009/12/31
ودائع تحت الطلب	**1.595.390**	**2.803.369**
ودائع لأجل وبإخطار	**3.868.375**	**1.765.596**
شهادات ادخار وإيداع	**2.294.188**	**1.578.296**
ودائع توفير	**2.977.615**	**3.050.686**
ودائع أخرى	**97.306**	**172.281**
الإجمالي	**10.832.874**	**9.370.228**
مصنفة كما يلي:		
ودائع مؤسسات	**4.288.186**	**8.476.464**
ودائع أفراد	**6.544.688**	**893.764**
الإجمالي	**10.832.874**	**9.370.228**
أرصدة بدون عائد	**786.131**	**2.990.577**
أرصدة ذات عائد متغير	**10.046.743**	**4.801.355**
أرصدة ذات عائد ثابت	**-**	**1.578.296**
الإجمالي	**10.832.874**	**9.370.228**
مصنفة كما يلي:		
أرصدة متداولة	**8.537.936**	**7.791.932**
أرصدة غير متداولة	**2.294.938**	**1.578.296**
الإجمالي	**10.832.874**	**9.370.228**

27. قروض أخرى

	معدل العائد	2010/12/31	2009/12/ 31
عقد قرض الصندوق الاجتماعي	% .800	460	938
القرض المساند (*)	%5.83	147.705	-
الإجمالي		148.165	938

(*) القرض المساند

	2010/12/31	2009/12/ 31
القيمة الاسمية للقرض المساند	187.942	-
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند	(47.111)	-
تكلفة القرض المساند باستخدام معدل العائد الفعلي	4.129	-
فروق تقييم العملة الأجنبية	2.745	-
الرصيد	147.705	-

27. قروض أخرى - تابع

يمثل القرض المساند مبلغ 33 مليون دولار أمريكي ممنوح من مصرف أبو ظبي الإسلامي- الإمارات بموجب اتفاقية إطارية للوكالة بالاستثمار لمدة خمس سنوات تبدأ في 30 يونيو 2010 ويترتب عليه ربحا متوقعا بنسبة 0.125% سنويا من مبلغ الاستثمار وربح متوقع يساوي (LIBOR) للدولار الأمريكي لأي فترة تمديد بعد خمس سنوات.

قام البنك بتسجيل القرض المساند بالقيمة الحالية باستخدام سعر خصم 5.83 % و تم إضافة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقرض في تاريخ الاتفاقية بمبلغ 47.110 ألف جنيه مصري إلى حقوق الملكية وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري.

28. التزامات أخرى

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	2010/12/31	2009/12/31
عوائد مستحقة	22.178	18.869
مبالغ محصلة بالزيادة من اكتتاب زيادة رأس المال	-	239
عوائد مؤجلة عن بيع أصول ثابتة بالأجل معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي	5.922	12.456
مصروفات مستحقة	7.166	7.182
أرصدة دائنة متنوعة	105.931	68.414
	141.197	107.160

29. مخصصات أخرى

حركة المخصصات الأخرى من 2010/1/1 إلي 2010/12/31

	مخصص مطالبات محتملة	مخصص ضرائب	مخصص التزامات عرضية	مخصصات أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	22.030	1.385	10.265	10.411	44.091
المحمل علي قائمة الدخل	1.601	74.815	2.300	120	78.836
المستخدم خلال السنة	(4.872)	(75.900)	-	(472)	(81.244)
مخصصات انتفى الغرض منها	-	-	-	(6.241)	(6.241)
فروق تقييم عملة أجنبية	-	-	37	-	37
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	18.759	300	12.602	3.818	35.479

29. مخصصات أخرى - تابع

(القيمة بالألف جنيه مصري)

حركة المخصصات الأخرى من 2009/1/1إلي 2009/12/31

	مخصص مطالبات محتملة	مخصص ضرائب	مخصص التزامات عرضية	مخصصات أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	22.441	52.193	7.090	182	81.906
المحمل علي قائمة الدخل	500	110.805	3.175	10.654	125.133
المستخدم خلال السنة	(911)	(161.613)	-	(425)	(162.949)
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	22.030	1.385	10.265	10.411	44.091

- قام البنك في 2009/12/31 بإضافة مبلغ 7.3 مليون جنيه مصري إلى المخصصات الأخرى لتغطية
- بعض الفروق التي لم يتم تسويتها بعد والناتجة عن تفعيل نظام معلومات جديد خلال عام 2009 و قد تم تسوية مبلغ 6.2 مليون جنيه خلال عام 2010.

30. الضرائب المؤجلة

تم حساب الضرائب المؤجلة على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي 20%.

لا يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة في الأمد القصير.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية.

فيما يلي أرصدة و حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

	2010/12/31 أصل (التزام)	2009/12/31 أصل (التزام)
الأصول الثابتة	(10.750)	(1.342)
المخصصات(بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)	5.833	13.263
العوائد المجنبة	94.257	-
الخسائر الضريبية المرحلة	426.024	298.937
صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل	515.364	310.858

30. ضرائب الدخل المؤجلة - تابع

(القيمة بالألف جنيه مصري)

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

	31 ديسمبر2010	31 ديسمبر2009
	أصل (التزام)	أصل (التزام)
الرصيد في بداية السنة	310.858	-
إيراد الضرائب المؤجلة	204.585	310.858
مصروف الضرائب المؤجلة تم تحميله على الخسائر المرحلة يخص أعوام سابقة	(79)	-
الرصيد في نهاية السنة	515.364	310.858

31. رأس المال

1/31 رأس المال المصرح به

بلغ رأس المال المصرح به 4 (31 ديسمبر 2009 : 2) مليار جنيه مصري.

قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 3 مايو 2010 الموافقة على زيادة رأسمال البنك المصرح به من 2 مليار جنيه مصري إلى 4 مليار جنيه مصري وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل هذه الزيادة بالنظام الأساسي والسجل التجاري للبنك.

2/31 رأس المال المصدر

بلغ رأس المال المصدر مبلغ 1.999.502.500(2009:1.749.700.000) جنيه مصري يتمثل في عدد 199(2009 : 175) مليون سهم بقيمة اسمية 10 جنيه مصري للسهم بعد استبعاد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركات التابعة.

3/31 رأس المال المدفوع

بلغ رأس المال المدفوع في 31 ديسمبر 2010 مبلغ 1.999.502.500 (31 ديسمبر 2009 : 1.749.700.000) جنيه مصري للسهم بعد استبعاد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركات التابعة.

قام المساهمون القدامى بالاكتتاب في زيادة رأس المال بمبلغ 250 مليون جنيه مصري ليصبح 2مليار جنيه مصري و قد تم تسجيل تلك الزيادة في السجل للتجاري للبنك.

4/31 مبالغ مسدد تحت حساب زيادة رأس المال

قام مصرف أبو ظبي الإسلامي- الإمارات بإيداع مبلغ 321.707.558 جنيه مصري خلال السنة تحت حساب الزيادة في رأس المال.

32. الاحتياطيات والخسائر المرحلة

القيمة بالألف جنيه مصري

	2010/12/31	2009/12/31
احتياطيات		
احتياطي خاص	26.257	26.257
احتياطي العام	42.522	36.273
احتياطي المخاطر البنكية العام	62.952	46.247
احتياطي قانوني	22.878	22.878
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع	24.882	40.149
إجمالي الاحتياطيات في أخر السنة المالية	179.491	171.804

وتتمثل الحركة على الاحتياطيات فيما يلي:

1. احتياطي خاص

	2010/12/31	2009/12/31
تسويات ناتجة عن آثر التغير في سياسة قياس الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	17.165	17.165
تسويات ناتجة عن آثر التغير في سياسة قياس اضمحلال القروض والسلفيات (إيضاح 2/أ)	9.092	9.092
	26.257	26.257

لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

2. احتياطي المخاطر البنكية العام

(القيمة بالألف جنيه مصري)

وفيما يلي الحركة على احتياطي المخاطر البنكية العام

	2010/12/31	2009/12/31
الرصيد في أول السنة المالية	46.248	23.801
التسويات الناتجة عن اختلاف طرق قياس خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات	26.344	203
التغير في احتياطي بقيمة 10% من الأصول التي آلت ملكيتها للبنك	(9.640)	13.244
الرصيد في أخر السنة المالية	62.952	46.248

وفيما يلي أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام

	2010/12/31	2009/12/31
احتياطي مخاطر بنكية عن القروض والتسهيلات	26.547	203
احتياطي مخاطر بنكية عن الأصول التي آلت ملكيتها للبنك	36.405	46.045
	62.952	46.248

2. احتياطي المخاطر البنكية العام - تابع

- تقضي تعليمات البنك المركزي المصري بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لتتضمن الفرق الناتج عن اختلاف طرق قياس خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات والأصول التي آلت ملكيتها للبنك (إيضاح 4/1/3).

- لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

3. احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع

	(القيمة بالألف جنيه مصري)	
	2010/12/31	**2009/12/31**
الرصيد في أول السنة المالية	40.149	23.707
(خسائر) أرباح التغير في القيمة العادلة	(18.917)	16.442
الأرباح والخسائر المحولة إلى قائمة الدخل للاستثمارات المستبعدة	3.650	-
الرصيد في أخر السنة المالية	24.882	40.149

* لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

4. الخسائر المرحلة

	2010/12/31	**2009/12/31**
الرصيد في أول السنة المالية	(1.687.996)	(1.173.159)
صافي خسائر السنة	(491.440)	(501.390)
تحويل لاحتياطي مخاطر بنكية	(16.704)	(13.447)
تكلفة القرض المساند باستخدام معدل العائد الفعلي	4.129	-
الرصيد في أخر السنة المالية	(2.192.011)	(1.687.996)

33. النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفق النقدي، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

	2010/12/31	**2009/12/31**
نقدية و أرصدة لدى البنك المركزي (إيضاح 13)	1.377.483	342.925
أرصدة لدى البنوك (إيضاح 14)	1.890.358	3.634.236
أذون خزانة (إيضاح 15)	2.405.537	991.030
أرصدة لدى البنوك استحقاق أكثر من 3 شهور	(1.804.832)	(3.575.799)
أذون خزانة استحقاق أكثر من 3 شهور	(1.525.283)	(991.030)
	2.343.263	401.362

34. التزامات عرضية وارتباطات:

أ) ارتباطات رأسمالية:

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية بحوالي 20.055 ألف جنيه مصري في 31 ديسمبر 2010 (2009: 123.7مليون جنيه) متمثلة في مشتريات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ب) التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	2010/12/31	2009/12/31
الأوراق المقبولة	8.697	741
خطابات ضمان	104.413	198.647
اعتمادات مستندية استيراد	134.229	92.012
اعتمادات مستندية تصدير	-	4.100
كفالات بنوك	246.594	211.882
	493.933	507.382

35. المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

أ) القروض والتسهيلات إلي أطراف ذوي علاقة:

	2010/12/31	2009/12/31
القروض القائمة في أول السنة المالية	68.804	64.764
الزيادة في القروض	56.094	4.040
القروض القائمة في آخر السنة المالية	124.898	68.804

ب) ودائع من أطراف ذوي علاقة:

	2010/12/31	2009/12/31
المستحق للعملاء	4.037	45.941
النقص في الودائع	(2.488)	(41.904)
الودائع في أخر السنة المالية	1.549	4.037

الودائع السابقة تحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب.

ج) مصرف أبو ظبي الإسلامي – الإمارات

	2010/12/31	2009/12/31
أرصدة لدى البنوك	1.741	9.778
أرصدة مستحقة للبنوك	26.586	150
قرض مساند	147.705	-

35. المعاملات مع أطراف ذوي علاقة - تابع

د) مزايا مجلس الإدارة والإدارة العليا

	2010/12/31	2009/12/31
المرتبات والمزايا قصيرة الأجل	7.250	3.700

36. بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي

1/36 قامت إدارة البنك في 27 ديسمبر 2007 بإبرام عقد بيع عقارين إداريين مع احدي شركات التأجير التمويلي بقيمة 120.136.200 جنيه مصري يسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008 وتشتمل قيمة البيع على مبلغ 32.136.200 جنيه مصري عوائد مؤجلة وقد نتج عن بيع العقاريين أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 84.632.667 جنيه مصري وقد قام البنك بتدعيم مخصص القروض بهذه الأرباح. كما قامت إدارة البنك بإبرام عقد تأجير تمويلي في 27 ديسمبر 2007 لإعادة استئجار العقاريين بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 121.056.000 جنيه مصري تسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008.

2/36 قامت إدارة البنك في 30 مارس 2009 ببيع الأراضي والمباني التي تخص عدد 29 فرع من فروع البنك مع إحدى شركات التأجير التمويلي بقيمة إجمالية بمبلغ 214.659.243 جنيه مصري وقد نتج عن هذه العملية أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 194.791.863 جنيه مصري، وقد تم الحصول على موافقة البنك المركزي على استخدامها في تخفيض خسائر النشاط المحققة عن الفترة المالية الأولى من سنة 2009 بدلاً من استهلاكها على مدة التأجير التمويلي وذلك شريطة عدم قيام البنك بتقديم تمويل لشركة التأجير التمويلي لإتمام عملية البيع. كما قام البنك بتنفيذ عملية تأجير تمويلي بتاريخ 30 مارس 2009 لإعادة استئجار هذه العقارات بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 321 مليون جنيه تسدد علي عشر سنوات بواقع 120 قسط شهري يبدأ اعتباراً من 30 ابريل 2009.

37. الموقف الضريبي

الموقف الضريبي للبنك

ضريبة شركات الأموال

- السنوات حتى 2006 تم الانتهاء من الفحص وتم سداد كافة الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب عن هذه السنوات فيما عدا الوعاء المستقل وجارى عمل لجنة داخلية.
- السنوات حتى 2009 تم الانتهاء من إعداد وتقديم الإقرار الضريبي لمركز كبار الممولين وفقا للقانون رقم 91 لسنة 2005.
- جاري فحص الإقرارات الضريبية للسنوات 2008/2007.

ضريبة كسب العمل

- السنوات حتى2005 تم الفحص وتم الانتهاء من اللجنة الداخلية لهذه السنوات بمركز كبار الممولين ولا يوجد أية مستحقات عن هذه السنوات .
- تم فحص عام 2006 وجارى عمل لجنة داخلية .
- جارى فحص السنوات 2009/2008/2007 .

ويقوم البنك بسداد ضريبة المرتبات في المواعيد القانونية.

37. الموقف الضريبي - تابع

ضريبة الدمغة

أولاً : في ضوء القانون رقم 111 لسنة 1980 قبل التعديل

- تم الانتهاء من فحص عدد (27) فرع منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية عليهم ولدى البنك شهادات مخالصة ضريبية لهذه الفروع من المأموريات التابع لها هذه الفروع .
- تم فحص عدد (17) فرع من فروع القاهرة منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 إلا أن موقف الفحص يعكس فحص بعض السنوات وسداد الضريبة عليها ووجود بعض السنوات محل نزاع باللجان الداخلية وبلجان الطعن والمحاكم ولجان إنهاء المنازعات .
- وبالنسبة لباقي فروع البنك وعددهم (20) فرع جارى التنسيق مع المأموريات التابع لها هذه الفروع لبدء الفحص الفعلي لها حتى 2006/7/31.
- لم يتم فحص عدد (5) فروع منذ بداية نشاطهم حتى 2006/7/31 .

ثانيا : في ضوء القانون رقم 143 لسنة 2006 المعدل للقانون 111 لسنة 1980

- تم الانتهاء من فحص المراكز المالية للبنك وفقا للقانون الجديد اعتبارا من 2006/8/1 وحتى 2007/12/31 وكانت نتيجة الفحص ضريبة نسبية بمبلغ 19.004.887 جنيه مصري وغرامات التأخير بمبلغ 5.504.090 جنيه مصري وتم الاعتراض علي المطالبة وجاري عمل لجنة داخلية.

الموقف الضريبي للشركة الوطنية للزجاج والبللور

ضرائب شركات الأموال

تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2004 وتم سداد الضرائب المستحقة.
لم يتم إجراء أي فحص ضريبي لدفاتر الشركة عن الأعوام من 2005 وحتى 2010.

ضرائب المبيعات

تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2007 وتم سداد الضرائب المستحقة.
لم يتم إجراء أي فحص ضريبي لدفاتر الشركة عن الأعوام من 2008 وحتى 2010.

ضرائب كسب العمل

تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2004 وتم سداد الضرائب المستحقة.
لم يتم إجراء أي فحص ضريبي لدفاتر الشركة عن الأعوام من 2005 حتى 2010.

ضريبة الدمغة

تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2006 وتم سداد الضرائب المستحقة.
لم يتم إجراء أي فحص ضريبي لدفاتر الشركة عن الأعوام من 2007 وحتى 2010.

37. الموقف الضريبي - تابع

الموقف الضريبي للشركة الوطنية للتجارة والتنمية – إنتاد (ش.م.م.)

ضرائب المبيعات

تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب على المبيعات حتى 2007/12/31 وتم إخطار الشركة بنماذج (15) ضرائب بفروق الفحص وقامت الشركة بتوريد حافظة شيكات لسداد كافة الفروق المستحقة. هذا وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم 8131 لسنة 2009 عن الفترة 2006/2004 ومازالت متداولة، وأيضاً دعوى عن الفترة 2007 ومازالت متداولة.

ضرائب الدمغة ورسم التنمية

الفترة من بدء النشاط حتى 2003/12/31

تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة ضرائب شبرا الخيمة وتم سداد كامل المستحقات بعد التصالح طبقاً للقانون.

الفترة من 2004/1/1 حتى 2005/12/31

تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة ضرائب شبرا الخيمة وتم إخطار الشركة بنموذج (3) دمغة وتم الاعتراض عليه في المواعيد القانونية وجاري تحديد ميعاد اللجنة الداخلية بالمأمورية.

ضرائب كسب العمل

الفترة من بدء النشاط حتى 1994/12/31

تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة ضرائب شركات مساهمة وتم سداد كامل المستحقات.

الفترة من 1995/1/1 حتى 2000/12/31

تم الفحص الضريبي من قبل مصلحة ضرائب شركات مساهمة وتم إخطار الشركة بمطالبة بفروق كسب عمل بمبلغ 189.114 جنيه مصري وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني وتم تحويلها إلى لجنة طعن الضرائب المختصة والتي أصدرت قرارها بتاريخ 2009/10/24 بتخفيض قيمة الفروق لمبلغ 58.764 جنيه مصري وجاري السداد.

الفترة من 2001/1/1 حتى 2008/12/31

جاري تحديد ميعاد للفحص الضريبي.

ضرائب شركات مساهمة وقيم منقولة

ضرائب مصنع الكرتون بالملف رقم 8/264 مأمورية ضرائب شركات مساهمة

قامت مأمورية لاضرائب بإخطار لاشركة بعدد (3) نماذج أرقام 19 ضرائب عن السنوات 2000/1998 بربط ضريبة عن النشاط سنوات 99/98 بمبلغ 352.080 جنيه مصري وضريبة ربح رأسمالي عن عام 2000 ناتج عن بيع المصنع بمبلغ 624.846 جنيه مصري هذا وقد قامت الشركة بالاعتراض على هذه النماذج في المواعيد القانونية وتم تقديم المستندات بإدارة لجنة فض المنازعات لاستبعاد المحاسبة.

37. الموقف الضريبي - تابع

الفترة من 1985/1/1 حتى 1989/12/31

تم الفحص لاضريبي من قبل مصلحة الضرائب وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وأحيل الخلاف أمام المحكمة المختصة ومازالت متداولة.

الفترة من 1994/1/1 حتى 1998/12/31

تم الاتفاق والتصالح مع مأمورية ضرائب شركات مساهمة عن هذه الفترات بإجمالي ضرائب مستحقة 4.032 مليون جنيه مصري قامت الشركة بسداد 1.3 مليون جنيه مصري تحت الحساب وجاري سداد المتبقي بعد تسوية ضرائب الخصم والإضافة.

الفترة من 1999/1/1 حتى 2001/12/31

تم الفحص الضريبي وتم الاعتراض على تقديرات المأمورية وأحيل الخلاف أمام المحكمة المختصة ومازالت متداولة.

الفترة من 2002/1/1 حتى 2004/12/31

لم يتم الفحص حتى تاريخه وبتاريخ 2007/12/2 قامت مأمورية ضرائب شركات المساهمة بإخطار الشركة بنموذج ضرائب (تقدير جزافي) وقامت الشركة بالاعتراض على النموذج المشار إليه بتاريخ 2007/12/27 وتم الاتفاق مع شعبة الفحص بالمأمورية على تحديد ميعاد للفحص وتم تأجيلها لتقديم المستندات وفحص الدفاتر.

شركة القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية

ضريبة شركات الأموال

قامت المأمورية بفحص دفاتر ومستندات الشركة عن الأعوام من 1994 إلى 2004 وقامت الشركة بسداد الضرائب المستحقة عن هذه الأعوام، وذلك باستثناء عام 1997 فقد تم الاتفاق مع مصلحة الضرائب على تقدير قيمة هذه الضرائب وقامت الشركة بسداد المطالبة المتفق عليها إلا أنمه لظروف ومتطلبات فض النزاع قامت الشركة برفع دعوى قضائي ضد المصلحة بشأن ضرائب عام 1997 وذلك حتى يتسنى للشركة مطالبة المصلحة بفض النزاع وحالياً جاري الانتهاء من إجراءات إنهاء الدعوى بصدور حكم يصادق على محضر فض النزاع المدون به تصالح الشركة مع مصلحة الضرائب بخصوص الضرائب المستحقة عن عام 1997 والتي تم سدادها بالفعل.

تم تقديم الإقرار الضريبي عن السنوات 2008/2005 ولم يتم الفحص عن تلك المدة.

ضريبة كسب العمل

تم الانتهاء من فحص وتسوية وسداد كافة ضرائب كسب العمل حتى عام 2007.
يتم سداد ضريبة كسب العمل شهرياً بانتظام.

ضريبة الدمغة

تم الانتهاء من فحص وسداد ضريبة الدمغة المستحقة على الشركة حتى عام 2006.

37. الموقف الضريبي - تابع

شركة أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية

ضرائب كسب العمل

تم سداد ضرائب كسب العمل حتى 1994/12/31 ولم يتم فحص باقي السنوات، ويتم السداد طبقاً لدفاتر الشركة شهرياً وبانتظام حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

ضرائب الأموال والقيم المنقولة

عام 1989 حتى 1991

تم الفحص وتسديد الضرائب.

عام 1992 حتى 1995

أمام لجنة الخبراء.

عام 1996 ، 1997

أمام لجنة الطعن.

عام 1998 حتى 2002

أمام لجنة داخلية.

عام 2003 ، 2004

لم يتم الفحص.

ضرائب خصم وإضافة

تم السداد حتى 2005/9/30.

38. الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية

تعرضت جمهورية مصر العربية لأحداث أثرت تأثيرا ملموسا علي القطاعات الاقتصادية بوجه عام من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلى انخفاض ملموس في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. لذا فمن المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري علي عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير على الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للبنك ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.